

# العصور



مجلة علمية نصف سنوية ، محكمة ، تعنى بنشر البحوث التاريخية والآثارية والحضارية

المجلد الأول  
١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م

تصدر عن : دار المريخ للنشر - لندن





# المصور

مجلة علمية نصف سنوية، محكمة  
تغطي بـنشر البحوث التاريخية والآثارية والحضارية

رئاسة التحرير

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن لطيف الأنصاري  
الأستاذ الدكتور محمد سعيد الشعيبي  
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح حسن أبو عليّة

المدير المسؤول : عبد الله الماجد

المجلد الأول

الجزء الأول

يناير ١٩٨٦م

جمادى الأولى ١٤٠٦هـ

تصدر عن : دار المريخ للنشر - لندن



© دار المريخ للنشر 1406 هـ 1986 م ، الرياض المملكة العربية السعودية .

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار المريخ للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية ص.ب. 10720 - تللكس 203129  
لايجوز استنساخ أو طباعة أو تصوير أي جزء من هذه المجلة أو اختراثة بأي وسيلة إلا بإذن مسبق من الناشر .  
أشرف على اخراج وتصميم وطباعة هذه المجلة  
شركة الديار - ميلانو - إيطاليا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المستشارون

- الأستاذ الدكتور ابراهيم شيوخ، مدير مركز الحضارة والفنون الإسلامية، تونس - الجمهورية التونسية.
- الأستاذ الدكتور إكمال الدين إحسان أوغلو، رئيس مركز البحوث للتاريخ والفن والثقافة الإسلامية، إستانبول - الجمهورية التركية.
- الأستاذ الدكتور ج. ريكس سميث، قسم الدراسات الشرقية، جامعة درهم - المملكة المتحدة.
- الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم، أستاذ التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة عين شمس القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- الأستاذ الدكتور جواد علي، عضو المجمع العلمي العراقي، بغداد الجمهورية العراقية.
- الأستاذ الدكتور حسن ظاظا، أستاذ اللغات السامية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية.
- الأستاذ الدكتور خليل إنالجيك، جامعة شيكاغو - الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأستاذ الدكتور ريتشارد تشيمبرز، جامعة شيكاغو - الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي، مدير المعهد الأعلى للتوثيق، تونس - الجمهورية التونسية.
- الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله، مدير مكتب تنسيق التعريب، الرباط المملكة المغربية.
- الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري، أستاذ التاريخ الإسلامي، الجامعة الأردنية، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ الدكتور عرفان شهيد، جامعة جورج تاون، واشنطن دي. سي - الولايات المتحدة الأمريكية.
- الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت، أستاذ التاريخ، الجامعة الأردنية عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ الدكتور محمد فنطر، المدير العام للمعهد القومي للآثار والفنون، تونس - الجمهورية التونسية.
- الأستاذ الدكتور مونتجمري واط، جامعة أدنبرة، اسكتلندا المملكة المتحدة.
- الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد، رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

## المراسلات والاشتراكات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع: الاشتراكات السنوية:

- دار المريخ للنشر - ص.ب: ١٠٧٢٠
- الرياض: ١١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية
- الدار العربية للنشر والتوزيع - ٤٩ جولد هوك رود، لندن المملكة المتحدة
- المملكة العربية السعودية (١٠٠) ريال سعودي
- الدول العربية (٣٥) دولار أمريكي أو ما يعادلها
- الدول الأوروبية (٤٠) دولار أمريكي
- أمريكا وكندا (٤٥) دولار أمريكي
- استراليا وجنوب شرق آسيا (٥٠) دولار أمريكي



## المحتويات

### القسم العربي

- ٦ - كلمة رئاسة التحرير  
• بحوث
- ٧ - الايتوريون عرب لبنان القدماء  
د. مصطفى كمال عبد العليم
- ٢١ - حاكم السرين (راجح بن قتادة) ودوره في العلاقات المصرية اليمنية في مكة  
د. أحمد عمر الزيلعي
- ٣٣ - مدرسة جركسية على نمط المساجد الجامعة، مدرسة الأمير سودون من زادة بسوق السلاح  
د. حسني محمد نوبصر
- ٥٩ - القيم الجمالية في الخط العربي  
د. محمد عبد العزيز محمد
- ٧١ - ملامح من تاريخ تجارة الكتب في الإسلام  
د. يحيى محمود ساعاتي
- ٧٩ - من قضايا الخلاف في تطبيق بنود معاهدة عام ١٨٣٣ م بين سلطنة مسقط وتوابعها وبين الولايات المتحدة الأمريكية  
د. عبد الفتاح حسن أبو علي
- ٩٧ - سياسة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة  
د. طه بن عثمان الفراء
- نقد الكتب
- ١٢٧ - أثر علماء العرب والمسلمين في تطوير علم الفلك  
تأليف الدكتور علي عبد الله الدفّاع  
نقد د. سيد رضوان علي

## English Section

- Editorial 5
- Papers
- Some Reflections on the Umayyad Wall-Mosaic Tradition 6  
Dr. G.R.D. King
- The All Parties' Conference (1928): Its Significance in Relation to Indian Muslim Politics 19  
Dr. Muhammed Mohar Ali
- Weber and Islamic Economy 29  
Dr. Ibrahim Al Juwair



## كلمة رئيس التحرير

إن اهتمامنا بالتاريخ والآثار والحضارة الإنسانية ورصد حركة الإنسان وإبداعه والتصاقه بأرضه وتعميره لها وتفاعله مع الحوادث في جميع العصور واهتمامنا بترائه وما تركه في جميع الأزمنة وفي كل الأمكنة جعلنا نعمل على إيجاد مجلة علمية رصينة تجمع بين المؤرخين والآثاريين، واختارنا اسم **العصور** لأنها وعاء المؤرخ والآثاري، ففيها يعيش ومن أجلها يعمل وعنها يبحث وإليها يرحل رحلات استكشافية في بطون الكتب وفي أعماق الأرض.

قد يبدو للبعض أننا لم نأت بجديد بإصدارنا هذه المجلة لأن هناك أعمالاً مماثلة تهتم بالتراث والحضارة بشكل أو بآخر وبمنطقة أو بأخرى وعلى الطريق مشروعات سوف تهتم بالحضارة الإسلامية وإنجازاتها، ولهؤلاء بعض الحق إلا أنه إذا كان بعض هذه المجلات تعنى بجانب من الحضارة الإنسانية أو بجانب من حضارة منطقة دون أخرى أو بعصر من العصور دون آخر.. فإن مجلتنا **العصور** تمثل جميع العصور لجميع المناطق متناولة كل جوانب النشاط البشري في ماضيه وحاضره ومستشرقه لمستقبله.

ولعلها تجربة جديدة وفريدة من نوعها وهو أن تقوم دار عربية هي دار المريخ للنشر بإصدارها، وقد الفنا أن يقوم بمثل هذه الأعمال جهات أكاديمية أو حكومية إلا أن هذه التجربة نرجو أن يحالفها التوفيق لأنها إذا ما قدر لها النجاح سوف تشجع دور نشر أخرى لتحذو حذوها، وتستفيد من تجربتها، ويساعد كل ذلك على دفع حركة البحث العلمي، لا من حيث الاكتفاء بنشر الكتب ولكنه أيضاً من حيث تشجيع الباحثين على محاولة نشر بحوثهم خارج نطاق مجلات الأكاديميات، وبذلك نترك لمراكز البحوث القدرة على تقويم أعمال الباحثين دون شعور بالالتزام بنشر ما يكتبه علماءها بل تصبح لديها الحرية الكافية لرفض بعض هذه الأعمال دون شعور بالالتزام الأدبي تجاه بعض الأعمال التي نلاحظ وجودها في بعض المجلات الأكاديمية، وخاصة إذا ما التزمت مجلات دور النشر بالمنهج العلمي السليم وسلكت السلوك نفسه الذي تقتضي الجهات الأكاديمية أثره.

إن هذه المحاولة التي نبدأها قد تكون جديدة في عالمنا العربي والإسلامي ولكنها معروفة في أوروبا وأمريكا وفي غيرها من دول العالم المتقدمة إذ تتولى هذه الدور نشر الدوريات العلمية في جميع حقول المعرفة. لقد رأينا في سبيل دعم مستوى مجلتنا أن نستشير برأي نخبة جلييلة لها الصدارة في المجال الذي جعلنا خدمة هدفنا وهو البحث التاريخي والآثاري والحضاري، ولذا قمنا باختيار أسماء من الشرق والغرب لها مكانتها بين المختصين في هذا المجال لترصد خطأنا وتنبهنا إلى مواقع الزلل وترشدنا إلى الطريق السوي فلهم شكرنا الجزيل بقبولهم هذه المسؤولية وقبولهم أن يكونوا أمناء على الأعمال العلمية التي يتقدم بها الباحثون إلى المجلة.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للناشر دار المريخ، على قبولها خوض هذه التجربة التي لا نشك في أن الباحثين في مختلف التخصصات التاريخية والآثارية والحضارية سوف يساعدونها في سبيل إنجاح هذه التجربة لنكون نموذجاً للعمل البناء والمثمر ومن ثم سوف يجد ناشرنا من التشجيع ما يجعله يقدم على الدخول في تجارب أخرى في مختلف فروع المعرفة.. والله من وراء القصد.

رئاسة التحرير

## مَنْ قَضَايَا الْخِلَافِ فِي تَطْبِيقِ بِنُودِ مَعَاهِدَةِ عَامِ ١٨٣٣ م بَيْنَ سُلْطَنَةِ مَسْقَطٍ وَتَوَابِعِهَا وَبَيْنَ الْوَلَايَاتِ الْمُتَحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ

للدكتور عبد الفتاح حسن بن بوعليّة

ملخص البحث : تركّزت الدراسة في هذا البحث على موضوع مهمّ من موضوعات العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين سلطنة مسقط (عُمان) وتوابعها من خلال معاهدة عام ١٨٣٣ م المبرمة بين الدولتين المذكورتين.

لقد ظهرت مجموعة من القضايا عند تطبيق بنود معاهدة عام ١٨٣٣ م، أدت إلى ظهور الخلاف بين الدولتين، وقد تركّز موضوع الخلاف هذا على عدد من القضايا نذكر من أهمها: قضية الخلاف حول مقتل عقيد فرضة زنجبار العُماني. وقضية الخلاف حول تطبيق المادة الثانية من مواد هذه المعاهدة. وقضية الإهانة المزعومة لعلم الولايات المتحدة الأمريكية في زنجبار.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد من المصادر الأصلية المعاصرة للحوادث وبخاصة على عدد من الوثائق التي تبادلتها الدولتان في شأن هذه المسائل الخلافية. وقد قمنا بنشر عدد منها في آخر هذا البحث.

في التاريخ المنشور إلا أنها ظلت ماثلة في الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية بمدينة واشنطن دي. سي. تلك الوثائق<sup>(١)</sup> التي تشكل المصدر الأول لهذه الدراسة.

### الأمر الثالث

بما أن المصدر الرئيسي في كتابة هذا البحث يعتمد أساساً على الوثائق، لذا أجد من المفيد نشر الوثائق المهمة المستخدمة هنا كي تساهم في توضيح الرؤية العلمية. والوثائق المعنية هي:

\* رسائل موجهة من السلطان سعيد بن سلطان، حاكم

لا بد من أن ننوه هنا إلى الأمور الآتية:

### الأمر الأول

لم تتعرض المصادر التاريخية المدونة والمنشورة إلى قضايا الخلاف بين البلدين: أعني بين سلطنة مسقط وتوابعها في شرقي أفريقية وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تلك القضايا التي برزت أثناء تطبيق مواد معاهدة عام ١٨٣٣ م، على الرغم من أنها تشكل قضايا خطيرة ومثيرة ولها تأثير مباشر على حركة سائر العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الدولتين.

### الأمر الثاني

على الرغم من أن الأحداث التاريخية لتلك القضايا لم تدون

(١) الوثائق المعنية هنا نجدها محفوظة في:

The National Archives of the United States of America, Washington, D.C., microfilm no.100.

ونجدها أيضاً في الأرشيف المذكور في المجلدات:



## مناقشة شروط معاهدة عام ١٨٣٣ م

كنت قد تطرقت في بحث آخر إلى ظروف معاهدة عام ١٨٣٣ م وأهم بنودها. وهنا أجد لازماً علي أن أناقش شروط المعاهدة للربط بينها وبين قضايا الخلاف التي نحن بصدد دراستها في هذا البحث، حيث لا يمكن فهم طبيعة قضايا الخلاف إلا بعد المعرفة التامة لما ورد في المعاهدة من بنود نالت موافقة الطرفين الموقعين عليها، ولا بد أيضاً من التركيز على المواد التي تشكل نقاط تماس حتى نتمكن من رسم صورة واضحة لقضايا الخلاف التي برزت عند التطبيق.

ورد في هذه المعاهدة أن السلطان سعيد بن سلطان وافق على قبول العمليات التجارية الأمريكية في بلاده بالشروط نفسها التي يعامل بها أفضل أصدقائه، أي رعايا دولة بريطانيا العظمى. لم يعجب هذا البند بريطانية لأنها كانت في حالة شك وقلق من تزايد نمو النفوذ الأمريكي في الشرق بعامة وفي ممتلكات السلطان سعيد بخاصة. وقد ازدادت حدة هذا الشك عند بريطانية العظمى بعد أن رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن توقع معاهدات تجارية ودبلوماسية مع كل من: الصين الكوشينية وسيام ومسقط وتوابعها<sup>(٢)</sup>، كما كانت قد وقعت من قبل معاهدة مماثلة مع دولة مراکش.

ومما يفسر صحة هذا الاتجاه ما اتخذته بريطانيا من إجراءات حين أرسلت الكابتن هارت "Hart" على رأس قوة بحرية إلى زنجبار<sup>(٣)</sup>، كوسيلة من وسائل التهديد المتبعة، ولكي تعبر للسلطان عن عدم رضاها عن المعاهدة. وفسرت بريطانية توقيع السلطان على المعاهدة بأنه وسيلة من الوسائل التي يتقرب بها السلطان إلى الولايات المتحدة الأمريكية كي تدعم موقفه الداخلي في عمان، بخاصة بعد أن نقل مركز ثقله السياسي من مدينة مسقط إلى زنجبار عام ١٨٣٢ م<sup>(٤)</sup> من جهة، وكي يحصل على مساعدات عسكرية من الأسلحة والعتاد والدعم الأمريكي من أجل تنفيذ خططه الرامية لغزو ممباسا<sup>(٥)</sup> من جهة ثانية. والجدير بالذكر هنا أن بريطانية

مسقط وتوابعها في شرقي أفريقية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والقنصل الأمريكي في زنجبار. \* رسائل موجهة من الرئيس الأمريكي إلى السلطان سعيد بن سلطان.

\* رسائل موجهة من قناصل الولايات المتحدة في زنجبار إلى وزير الخارجية الأمريكية بواشنطن ثم ردود وزير الخارجية الأمريكية عليها.

## الأمر الرابع

إن دراسة هذه القضايا الخلافية والبحث فيها يتطلب منا التعرف على ماهية الخلاف ومدلولاته. وهل هو خلاف حول تفسير بعض مواد المعاهدة أو جانب منها من حيث التفسير الحرفي للنص أو الأخذ بروحه. أو أن الخلاف القائم بين البلدين في هذا المجال هو نتيجة ما لحدث طوارئ أدت إلى نتائج مهمة أثرت بشكل أو بآخر على حدوث هذه القضايا. أو أن هناك مؤثرات خارجية ساهمت إلى حد ما في بلورة مفاهيم هذه القضايا كي تتوصل من وراء ذلك إلى غاية استراتيجية. أو أن هذه القضايا الخلافية كانت بسبب ملل أحد الطرفين الموقعين على المعاهدة وقلة حماسه لممارسة أحكام موادها. فإن هذه التساؤلات لا بد من مناقشتها والتعرض لها في هذا البحث.

## الأمر الخامس

أود أن أشير في هذا المقام إلى أنني قمت بنشر كتاب عنوانه «مختارات من وثائق تاريخ عُمان الحديث» قامت دار المريخ للنشر بنشره في طبعته الأولى لعام ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م. وقد صَدَّرت هذه الوثائق بتصدير موجز جداً تناول التعريف بالوثائق والقضايا التي تعالجها. وما هذا البحث الذي أقدمه اليوم إلا دراسة جادة ومركزة لقضية مهمة من بين القضايا الكثيرة التي تناولتها الوثائق المذكورة.

Geisinger, commander, during the years 1832-3-4 (New York, 1837).

Miles (Lieutenant, Colonel), The countries and tribes of the Persian (٣)

Gulf. p.336.

Miles, op. cit., p. 336

(٤)، (٥)

Report from American Consular Service, Zanzibar tentative list (٢)

consuls and vice consuls, from 1836-1910, prepared by Alexander W.

Waddell, The National Archives of USA, no. T100.

Roberts Edmund, Embassy to Eastern Courts of Cochín = China,

Siam and Muscat, in the U.S. Sloop = of = war peacock, David



الملل والشك الذي بدأ يراود السلطان من ازدياد حجم الأعمال التجارية الأجنبية في بلاده وما يترتب عليها من ازدياد حجم النفوذ السياسي والاستراتيجي أو بالأحرى ازدياد حجم الامتيازات الأجنبية في السلطنة. وحالة الضغط الشديد الذي بدأت تمارسه بريطانيا على السلطان كي يقلل من تعامله مع الأمريكيين وغيرهم. وأن أسلوب الضغط البريطاني هذا ماهو إلا وسيلة من الوسائل التي تستخدمها بريطانيا كي تصل إلى الموقف المتفرد والمميز عن غيرها من حيث النفوذ وبسط السيادة على مناطق تعدها مراكز استراتيجية مهمة للحفاظ على المواصلات الامبراطورية والاستعمار البريطاني في الشرق.

ومنحت المعاهدة حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين المقيمين في السلطنة للقنصل الأمريكي المقيم هناك. ومنحت المعاهدة القناصل الأمريكيين المقيمين في السلطنة حق تصفية تركة الرعايا الأمريكيين الذين يموتون في أراضي السلطنة، مع ضمان بعض الحماية التي تمكنهم من القيام بهذه المهمة<sup>(٦)</sup>.

يعد هذا البند من أقسى بنود المعاهدة على الإطلاق عندما أخضع جميع المخالفات والقضايا التي تهم الرعايا الأمريكيين للقضاء الأمريكي ومحاكمه. وأعطى سلطة التنفيذ للقنصل الأمريكي المقيم في السلطنة بدلاً من السلطة الوطنية. ومن هنا أصبح من المتعذر على الدولة العمانية أن تمارس سلطتها على عدد من الرعايا المقيمين في بلادها. ومن هنا صارت السيادة الوطنية سيادة ناقصة لأنها لا تنطبق على جميع الأفراد المقيمين في أراضيها. ولو افترضنا جديلاً أن كل الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد يخضعون للنظام القضائي في بلادهم وإلى السلطة البعيدة لا للسلطة الوطنية، عندها تنعدم الممارسة والسيادة الوطنية وتصبح البلاد من حيث السيادة والتطبيق مقسمة إلى دول داخل دولة، وهذا الأمر يعد أكبر إهانة للسيادة الوطنية. إن سيادة أي دولة تمتد بنفوذها على جميع الرعايا المقيمين فيها دون استثناء. وباختصار فإن هذا البند يعطي انطباعاً أكيداً على أن المعاهدة في جملتها لم تكن متكافئة وهي أميل إلى الجانب الأمريكي منه إلى الجانب العماني. ومن

كانت تعلم جيداً أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق مازال نفوذاً تجارياً ولم يصل بعد إلى درجة النفوذ السياسي والاستراتيجي الذي يهدد كيانهما الاستعماري في المنطقة.

ويجب أن لا يفوتنا أن نذكر هنا ما كانت تحس به بريطانيا من مرارة تجاه الأمريكيين، بعد هزيمتها الساحقة في حرب الاستقلال الأمريكية التي تمخض عنها الاستقلال التام للولايات المتحدة الأمريكية عن الدولة الأم بريطانية العظمى. وهاهي الولايات المتحدة الأمريكية تتبع خطوات بريطانيا الأم في مناطق الشرق باندفاع قوية تتناسب مع نمو كيانهما السياسي الذي مازال في شبابه.

وتنص المعاهدة على منح رعايا الولايات المتحدة الأمريكية حق الحرية التجارية في جميع أراضي السلطان وموانئه، مقابل أن يدفعوا ضريبة قدرها ٥٪ على كل البضائع الأمريكية التي تدخل ممتلكات السلطان وتفرغ حمولتها في موانئه.

والملاحظ على هذه المعاهدة أنها تعمم حق الحرية التجارية للأمريكيين في جميع أراضي السلطان وموانئه. وقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية في تفسيرها بمبدأ الشمولية، بينما نجد السلطان يتمسك بمبدأ التخصيص في تفسيرها حين يحدد الموانئ المقصودة بالمعاهدة وهي الموانئ المشهورة والمستخدممة بشكل عادي ومألوف كميناء مسقط وزنجبار. ومن هنا نجد التباين الواضح في تفسيرها بالنسبة لوجهتي النظر الأمريكية والعمانية.

وقد يقتنع السلطان العماني من التفسير الأمريكي في ظروف معينة، لكن هذه الظروف تبقى ظروفاً متغيرة ومتحولة. ومن هنا فإن قبول السلطان لهذا التفسير أو عدم قبوله يخضع للظروف المتغيرة: كالحماس الشديد والرغبة الأكيدة لدى السلطان في تطبيق نص هذه المعاهدة والعمل بروحها والاقتناع العماني من عملية توسيع حجم التجارة الأجنبية في بلادهم بقدر ما تؤدي هذه التجارة من فوائد وخدمات وسمعة للسلطان والسلطنة. لكن هناك ظروفاً أخرى مضادة بدأت تظهر تدريجياً وأخذت تؤثر على موقف السلطان تجاه هذه المسألة: كحالة

Siam, vol.I. London , 1970.

— Coupland, East Africa and its invaders, pp. 368-369

(Oxford 1938).

(٦) انظر نص المعاهدة في: W.S.W., Ruschenberger, Narrative of a voyage round the world, during the years 1835, 36 and 37, including a narrative of an embassy of the Sultan of Muscat and the King of



وتراجع سبب تأزم العلاقات بين الدولتين في عهد قنصلية «تشارلز وارد» إلى أمور أهمها:

١- أن «وارد» من القناصل الأمريكيين التجار الذين تولوا منصب قنصلية زنجبار دون أن يتقاضوا رواتب شهرية أو سنوية عن ذلك<sup>(٩)</sup>، ومن هنا فإن التزامه بأمور الدبلوماسية والرسميات قد يكون أقل، وأن تصرفاته الرسمية قد تكون أقل انضباطاً، بخاصة عندما يتدخل في الأمر عامل التصرف الشخصي، وسيتضح الأمر أكثر عند دراستنا التفصيلية لقضايا الخلاف.

٢- أن حدة مزاج «وارد» وحماقته وتسارعه في الحكم على الأمور كانت من بين الأسباب التي أدت إلى تزايد حدة الخلاف بين الدولتين. يقول السلطان<sup>(١٠)</sup> في إحدى رسائله الموجهة إلى «وارد»: «ان جوابك هذا على موجب القوة ليس على موجب المحبة. وجورنمنت المريكان يقين لا ليرضوا بكلامك هذا لأنهم ناس عقال وكاملين..» ويقول الأمير خالد بن سعيد<sup>(١١)</sup> في هذا الصدد: «...بل حماقة وارد حملته على ذلك...».

٣- ان «وارد» تاجر أكثر من كونه دبلوماسياً. وكان شديد التحسس من تصرفات القنصل البريطاني في السلطنة. وكان يحسد الإنجليز على ما وصلوا إليه من مكانة سياسية وتجارية في السلطنة. وكانت مثل

هنا يكمن سر الخلاف الذي لا بد وأن يحدث بين الدولتين ان عاجلاً أو آجلاً.

واعتماداً على ما ذكرت فإنني لأشارك الأستاذ ريتشارد ستيفنس الرأي حين يقول عن هذا البند: «إن كون السلطان قد رفع عن كاهله مسؤولية ممارسة السلطة القضائية على الرعايا الأجانب هو أمر ذو مزية مؤكدة»<sup>(٧)</sup>.

ويمكن القول في شأن هذا البند بأنه من البنود الفريدة التي قل مانجدها في معاهدات توقع بين دولتين متكافئتين. وبهذا فهو أمر فيه خروج واضح عن مبدأ التشريع الوطني الذي تنتظم فيه معاملات المقيمين في نطاق حدوده الجغرافية والسياسية.

### أهم قضايا الخلاف بين الدولتين

برزت عدة قضايا خلاف بين سلطنة مسقط وتوابعها والولايات المتحدة الأمريكية أثناء تطبيق معاهدة عام ١٨٣٣م، ويعود ذلك إلى مبدأ عدم التكافؤ بين الدولتين في حقوقهما في ظل شروط المعاهدة.

وتركزت القضايا الخلافية بين الدولتين في فترة تولي تشارلز وارد "Ward"<sup>(٨)</sup> منصب القنصلية الأمريكية في زنجبار. وقد تردت العلاقة بين الدولتين حتى وصلت إلى حد انقطعت فيه الصلات بينهما وظل الأمر كذلك حتى نهاية عام ١٨٥١م، حيث سويت الأمور وعادت العلاقة بين الدولتين، بعد فترة طويلة من حالات الفتور والخلاف وقطع الصلات الدبلوماسية.

(٧) د. ريتشارد ستيفنس، استعراض لبداية العلاقات الأمريكية التجارية والقنصلية مع سلطنة مسقط، عمان ١٨٣٣-١٨٥٦، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١١. السنة الثالثة، تموز (يوليو) ١٩٧٧م/رجب ١٣٩٧هـ.

(٨) تولى وارد منصب القنصل في زنجبار عام ١٨٤٦م وظل الأمر كذلك حتى عين جون ويب "John Webb" في هذا المنصب عام ١٨٥٢م. ارجع في ذلك إلى الوثائق:

- رسالة موجهة من السلطان سعيد بن سلطان إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ صفر من عام ١٢٦٢هـ. (وثيقة محفوظة في الأرشيف الأمريكي بواشنطن، ميكروفيلم رقم ١٠٠) انظر الوثيقة في آخر البحث. — A letter from M. Aulick, Comd. of U.S. Steem Frigate Susguchanna to Secretary of State of U.S.A., Washington D.C. Zanzibar, dated in dec. 8th 1851 (National Archives of the U.S., Microfilm no. 100).

(٩) كان «وارد» نفسه قد طلب من وزارة الخارجية الأمريكية أن تعين قنصلاً في

زنجبار براتب معلوم كالقناصل الأمريكيين في شمال أفريقية واشترط أن يكون القنصل المعين لا يعمل في التجارة.

انظر: A letter from Charles Ward, U.S. Consul to His Highness the Sultan of Mascut, dated in July 5th 1850. (National Archives of the U.S.A., microfilm no. 100).

(١٠) نلاحظ أن السلطان كان يستخدم بعض الكلمات الإنجليزية في رسائله فعلى سبيل المثال كلمة «جورنمنت» وهي: "Government" وتعني الحكومة. انظر الوثيقة:

- رسالة السلطان الموجهة إلى المستر «وارد»، والمؤرخة في ٢٤ شعبان ١٢٦٦هـ. (محافظة في الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) وهي ملحقة في آخر البحث.

(١١) من رسالة موجهة من خالد بن سعيد بن سلطان إلى الكومودور جي. أوليك رئيس القوات البحرية الأمريكية في مناطق شرق الهند والصين. مؤرخة في ١١ صفر ١٢٦٨هـ (محافظة في الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) وهي ملحقة في آخر البحث.



أفريقية لأن معظم التجارة الأمريكية مركزة في تلك المنطقة. وقد أرسل السلطان<sup>(١٣)</sup> إلى الرئيس الأمريكي رسالة رسمية يوضح له فيها أن حرية حق التجارة للرعايا الأمريكيين في ممتلكاته في شرقي أفريقية تكون في ميناء زنجبار. «.. وإني أذكر لجنابك بأني أود دايم الأبد أن صحبة المريكان والعرب تكون ثابتة. وأرجوا من جنابكم يكون نظرك كذلك. مكان يسموه المريمة من حد تانجة إلى مافية من نحوى ثمانين سنة مأحدا ساعر ذلك المكان إلى الآن إلا برخصة من صاحب الفرظة فرظة زنجبار. وفي المكاتب لا مذكورا ذلك، وفي ترتي<sup>(١٤)</sup> جماعت الانجيز مذكوراً ذلك. ثم انه المراكب التي تصل ويريدوا وينقلوا من مركب إلى مركب أو يبيعوا مالهم من بحر إلى بحر، القاعدة أنه يسلم عشور على جميع الفرق. فالذي أرجوه من جنابك أن تكتب لنا خط عاقبه أنه أن أحد أراد يعمل بخلاف القاعدة يكون يمتنع عن ذلك. وإلى الآن ماصار خلاف من أحد ولاكن عن يصير. وقد أوصيت مخبنا كبتان وارد بذلك وهو مطلعاً على جميع الأحوال أحوال هذه البلد<sup>(١٥)</sup>...».

ومما يقوي طلب السلطان هذا مانصت عليه المعاهدة التجارية المعقودة بينه وبين بريطانيا، والمعاهدة المعقودة بينه وبين فرنسا<sup>(١٦)</sup>. والجدير بالذكر أن السلطان كان يهتم بتجارة مميزة في المنطقة المحظورة وهي تجارة العاج وصمغ الكوبال وهما من أهم البضائع التجارية في شرق أفريقية. كما أن الضريبة التي كانت تدفع على التجارة في هذه المنطقة كانت ١٠٪ بينما كانت الضريبة التي تدفع على البضائع في ميناء زنجبار كما نصت عليه المعاهدات التجارية المعقودة هي ٥٪. وعلى الرغم من أن المنطقة التي لم يسمح بالتجارة فيها لكل من الرعايا الانجليز والأمريكيين والفرنسيين، لم تتردد

السلطان في رسالته إلى الرئيس الأمريكي وهي منطقة المريمة. ونصت المعاهدة المعقودة بين السلطان وفرنسا، المادة الحادية عشرة من موادها على هذا الشرط أيضاً.

انظر الوثيقة: Letter from Charles Ward, United States Consul to Secretary of State, dated in Feb. 2, 1846 (National Archives of the U.S.A. microfilm no. 100).

ارجع إلى نص المعاهدة بين السلطان وبين بريطانيا في ٣١ مايو ١٨٣٩ م.

Attchison, A Collection of Treaties, vol. XI, pp. 60-65.

هذه الأمور تعكر مزاج القنصل الأمريكي وبالتالي كانت عاملاً قوياً من عوامل تعكير صفو العلاقة الدبلوماسية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين السلطنة. ولم يكن «وارد» قد اقتنع بعد بأن بريطانية هي صاحبة الكلمة الأولى في السلطنة، وأن قنصلها يتمتع بصلاحيات واسعة لم يتمتع بها أي قنصل أجنبي غيره في البلاد. وقد أثر هذا الموقف برمته على العلاقة بين التجار الأمريكيين وبين التجار الانجليز في السلطنة، وزاد في حدة التنافس التجاري بينهما في مناطق شرق أفريقية<sup>(١٢)</sup>.

٤ - كان «وارد» قد وقع تحت تأثير رغبات التجار الأمريكيين. وكان يحاول قدر استطاعته مجاملتهم وارضائهم. وكان يتصرف في كثير من الأمور دون الرجوع إلى حكومته. وقد أثر هذا الموقف في تفاقم الخلاف بين بلاده وبين السلطان.

## القضية الأولى : الخلاف بين الدولتين حول المادة الثانية من المعاهدة

تنص المادة الثانية من مواد المعاهدة على إعطاء حرية التجارة للرعايا الأمريكيين في جميع موانئ السلطان. وتبين عند التطبيق والممارسة أن السلطان سعيد بن سلطان كان يرى أن المقصود بحرية التجارة للأمريكيين في جميع موانئ السلطنة تعني حرية التجارة لهم في ميناء زنجبار في شرقي أفريقية. وأن ارتياد الرعايا الأمريكيين إلى أي ميناء غيره في شرق أفريقية لا بد وأن يكون بإذن مسبق من المسؤولين في زنجبار. وقد ركز السلطان على التجارة في ممتلكاته في شرق

(١٢) ارجع إلى: Miles (Lieutenant, Colonel), The countries and tribes of the Persian Gulf, p.336.

(١٣) أوردت النص على ما هو عليه. ويلاحظ القارئ بعض الأخطاء الاملائية والتعبيرية والنحوية.

(١٤) ترتي: استخدمت بلفظها الأجنبي وهي "Treaty" أي اتفاقية أو معاهدة. (١٥) من رسالة السلطان سعيد بن سلطان الموجهة إلى الرئيس الأمريكي، محفوظة في الأرشيف الأمريكي (ميكروفيلم رقم ١٠٠. انظر ذلك في آخر البحث).

(١٦) نصت المعاهدة المعقودة بين السلطان وبين بريطانيا، المادة العاشرة من موادها على أنه لا يسمح للرعايا الانجليز بالتجارة في المنطقة التي حددها



وظل السلطان ينتظر رداً شافياً على طلبه من الحكومة الأمريكية لكنها ظلت على موقفها غير الواضح والصريح، وظل السلطان دون تلقى أي جواب مرض في صدد هذا الطلب. وظل السلطان يكتب الأمر في قلبه ويظهر عدم ارتياحه عن موقف الحكومة الأمريكية لعدم تلقيه الضمانات المحددة والصريحة التي كان يريدتها في صدد التجارة في منطقة شرق أفريقية. وقد أثر هذا الموقف الأمريكي على موقف السلطان تجاههم إذ عد السلطان هذا الموقف من الأمور الضرورية التي تدفعه إلى إجراء حساب دقيق لعلاقاته الخارجية مع الدول الكبرى ذات النفوذ في المنطقة. وتبين له أن الأمر لم يكن مجرد توقيع اتفاقية غير مضمونة الجانب، وإنما يتعدى ذلك إلى التفكير في أن هذا الأسلوب ما هو إلا عمل فيه فرض الأمر الواقع على الضعيف من القوى، وهذا هو مفهوم الامتيازات الأجنبية في البلاد الضعيفة غير المتكافئة مع الدول الكبرى. ومما كان يعكر صفو السلطان أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفتح معه باب المفاوضات اللازمة لحل هذا الخلاف فكان على الأقل لابد من استمرار الحوار حتى يتوصل الطرفان إلى حل. أما أن تبقى الأمور معلقة وبدون حل اعتماداً على مبدأ «الحل عند الأقوى» فهذا أمر زاد في تعقيد المسألة وزاد في صعوبة إيجاد الحل لها. ونجد مثل هذه المسألة في كل المعاهدات المعقودة بين الدول الاستعمارية الكبرى وبين الدول الصغرى والقوى المحلية السياسية الضعيفة الواقعة تحت النفوذ الاستعماري في أشكاله المختلفة.

ومن الغريب حقاً أن تقف الولايات المتحدة مثل هذا الموقف تجاه السلطان، ويعود استغرابنا هذا للأسباب الآتية:

١ - شدة حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجاملة السلطان وإرضائه بسبب حاجتها المستمرة إلى فتح الأسواق أمام رعاياها في المنطقة من جهة، والحصول على حق تمتعهم بالإقامة والانتقال من جهة أخرى<sup>(٢٠)</sup>. وقد أشار عدد من التجار

عليها المراكب التجارية الأمريكية، إلا أن السلطان قرر أن يدخل هذا التعديل في المادة الثانية من المعاهدة التجارية المعقودة بينه وبين الولايات المتحدة، خشية أن يطالب الرعايا الأمريكيون بحرية التجارة في هذه المنطقة تكون كخطوة أولى من خطوات فتح الباب أمام التجار الإنجليز والفرنسيين. وقد جاء طلب السلطان هذا في شكل التماس إلى الحكومة الأمريكية. وكان السلطان في رسائله الموجهة إلى الرئيس الأمريكي أو الموجهة إلى القنصل الأمريكي في زنجبار يركز على علاقة الود والصداقة بينه وبين أمريكا، وهو مقتنع بأن الحكومة الأمريكية سوف لا تبخل عليه بهذا الطلب<sup>(١٧)</sup>.

وبالرغم من أن طلب السلطان طلب معقول وهو أمر يهمهم ويهم بلاده بالدرجة الأولى، لأن كل نصوص المعاهدة تقدم الكثير إلى الأمريكيين دون الإشارة إلى رعايا السلطنة وحقهم في حرية التجارة في الموانئ الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عدت هذا الطلب خروجاً عن الاتفاق. وقد لعب القنصل الأمريكي تشارلز وارد دوراً كبيراً في اقناع حكومته بأن لا تقبل إجراء أي تغيير في مواد المعاهدة أو إدخال أية استثناءات جديدة تضاف إلى المادة الثانية من مواد المعاهدة.

وقد أصر السلطان على موقفه، وزاد من إصراره على موقفه هذا ما لمسه من تعنت القنصل «وارد» وتشبثه في موقفه الداعي إلى عدم قبول حكومته لطلب السلطان. وزاد السلطان إصراراً على طلبه هذا عندما ورد رد الحكومة الأمريكية إلى السلطان بأنه إذا تعذر على الرعايا الأمريكيين التجارة في زنجبار يمكنهم استخدام موانئ المنطقة المحظورة<sup>(١٨)</sup>. وفي هذا إشارة واضحة بأن الحكومة الأمريكية غير راغبة في تلبية رغبة السلطان وتكون بذلك قد خيبت أمله فيها. وبدأت العلاقة بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في التدهور التدريجي. وقد رد السلطان على هذا بقوله «من ذلك الخط لا استفدنا بشيء»<sup>(١٩)</sup>.

(١٧) الوثيقة السابقة.

(١٨) من خطاب موجه من السلطان سعيد بن سلطان إلى القبطان الأمريكي «أندرو وارد» وهو تاجر من سيلم بولاية ماساتشوستس الأمريكية وصديق حميم للسلطان كان قد كلفه السلطان بشكل شخصي أن ينقل وجه نظره بخصوص تعديل المادة الثانية من المعاهدة إلى الحكومة الأمريكية بعد أن توترت العلاقة بين السلطان والقنصل الأمريكي المستر «وارد» الذي تناول

على السلطان وبدأ يخاطبه بطريقة غير ودية. والخطاب مؤرخ في ٣ ربيع الآخر ١٢٦٧ هـ (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) راجع الخطاب في آخر البحث.

(١٩) من الخطاب السابق.

(٢٠) Polk. W., The United States and the Arabs World, p. 289.



شرق أفريقية دون أن تأبه إلى مطالب السلطان وشرعيتها. وأن اعتمادها في هذا يكون على أساس القوة والموقف القائم على أساس المركز الأقوى تجاه القوة الأضعف.

### القضية الثانية: الاهانة المزعومة للعلم الأمريكي في زنجبار

برزت قضية خلاف جديدة بين السلطان سعيد بن سلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في فترة قنصلية «وارد» الذي لعب دوراً بارزاً في عملية تأزم الموقف بين الدولتين حول مسألة شكية، كان لا يمكن أن تحدث في عهد قنصل أمريكي غير المستر «وارد». والغريب في الأمر أن تصل الأزمة إلى حد قطع العلاقات بين الدولتين.

ومسألة العلم هذه تلخص في احتجاج القنصل الأمريكي المستر «وارد» على السلطان العماني بسبب عدم اطلاق مدافع تحية للعلم الأمريكي بمناسبة يوم استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. فقد احتج «وارد» على السلطنة بخصوص هذه المسألة لأنها كانت تطلق المدافع تحية للعلم البريطاني. ويرى «وارد» أن السلطنة تفرق بين مركز كل من بريطانية والولايات المتحدة، وتعد بريطانية هي الدولة الأولى في مستوى علاقاتها بالدول الأجنبية. وعلى هذا فان احتجاج «وارد» تركز حول نقطتين هما:

١ - عدم مساواة العلم الأمريكي بالعلم البريطاني في المعاملة.

٢ - عدم معاملة أمريكا بالدرجة نفسها التي تعامل بها السلطنة أفضل أصدقائها، وهو مانصت عليه بنود معاهدة عام ١٨٣٣ م.

كان موقف السلطان أقوى من موقف المستر «وارد»، ويعود ذلك لأن السلطان لا يفرق في المعاملة بين الدول الأجنبية التي ترتبط معه بمعاهدات تجارية ودبلوماسية، وإن كان في قرارة نفسه يفضل بعضها منها. فعلى سبيل المثال جرت العادة أن لا تقوم حكومة السلطان بإطلاق مدافع تحية لعلم

الأمريكيين في زنجبار في رسالة وجهوها إلى الكومودور جون أوليك أمر السفينة الحربية سوسيجوهانا ورئيس البحرية الأمريكية في شرق الهند وبحار الصين إلى مدى التسهيلات والعون الذي يحصلون عليه من السلطان في شرق أفريقية، حين يقولون بأنهم يتمتعون في ممتلكات السلطان الأفريقية بكل الحرية التجارية والتسهيلات الكثيرة بخاصة في الجمارك التي أعطيت لهم دون سواهم، وأنهم يعدون في السلطنة من رعايا الدرجة الأولى ولا يرغبون أكثر من ذلك (٢١).

٢ - لأن الوجود الأمريكي في المنطقة مازال في عداد النفوذ الاقتصادي حيث أن التجارة وما يتعلق بها يأتي في المحل الأول من هذا الوجود، وقد تبلور هذا الأمر فصار مقدمة لوجود دبلوماسي وسياسي، حيث أن الاستعمار السياسي يكون في الغالب وليد الاستعمار الاقتصادي.

٣ - شدة المنافسة (٢٢) القائمة بين الرعايا الأمريكيين وبين الرعايا الإنجليز والفرنسيين في التجارة في مناطق شرق أفريقية، وكان ذلك يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر تقرباً من السلطان من أي وقت آخر وذلك حفاظاً على مصالحها الاقتصادية.

٤ - كون النفوذ الأمريكي مازال عوده طرياً في المنطقة بسبب حداثة نشأة دولة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والخلاف القائم بين الولايات الشمالية وبين الولايات الجنوبية من جهة ثانية.

ووفقاً لما ذكرت آنفاً فلا أجد مبرراً مقبولاً لموقف الولايات المتحدة تجاه السلطان بشأن طلبه تعديل المادة الثانية من مواد المعاهدة إلا تفسيراً واحداً هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى في المعاهدة أنها مجرد وسيلة من وسائل تثبيت مصالحها الاقتصادية، وبالتالي مد نفوذها السياسي في

(٢٢) انظر المنافسة التجارية بين الولايات المتحدة وبين بريطانيا في Pearce, Major F.B., Zanzibar, the Island Metropolis Eastern Africa, p. 133 (London, 1920).

(٢١) — Letter from Webb, Jelly and Samuel Masury to John Aulick, (٢١) commodore and commander in chief of the United States Naval Forces in the East India and China Seas, dated, Zanzibar 5th December 1851. (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).



ومما يبين أن «وارد» تصرف في هذه المسألة على عاتقه الشخصي دون الرجوع إلى حكومته في بادئ الأمر ما أورده السلطان في رده على «وارد» حين يقول «لوارد»<sup>(٢٧)</sup>: «وان شئت تعرف جورنمنت المريكان أرسل لهم خطابنا هذا وما يكون من جوابهم عليه العمل والنظر راجع إليك....».

وقد تصرف «وارد» تصرفاً خاطئاً عندما أمر بإنزال علم بلاده عن القنصلية الأمريكية في زنجبار احتجاجاً عملياً على الإهانة المزعومة التي لحقت بعلم بلاده، بناءً على تفسيره للأحداث. وقد زاد هذا العمل المتسرع حدة الخلاف وأحدث أزمة حادة في العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وبين السلطنة.

ومما زاد في تأزم الموقف بين السلطان وبين المستر «وارد» اصرار «وارد» على إبقاء العلم الأمريكي غير مرفوع على القنصلية، وابقاء اتصالاته بالسلطان مقطوعة حتى يقدم السلطان اعتذاراً عما لحق بالعلم الأمريكي من إهانة. وقد كتب «وارد» إلى حكومته بناءً على طلب من السلطان لمعرفة موقفها الرسمي من المسألة. وتمسك «وارد» بموقفه وأخبر حكومته بأن السلطان أهان العلم الأمريكي بموقفه هذا وأهانته شخصياً أثناء اتصالاتهما عن طريق المراسلات الدائرة في هذا الخصوص. وطلب من حكومته التأييد في أن العلم الأمريكي سيظل غير مرفوع إلى أن تصله تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية تحدد موقفها من تلك المسألة<sup>(٢٨)</sup>.

وقد دخل عنصر جديد في النزاع، وهو اقتناع «وارد» بأن الأمر كان قد دبر من قبل القنصل الإنجليزي في زنجبار الذي أثر على السلطان، وأقنعه بعدم إطلاق المدافع تحية للعلم الأمريكي في يوم استقلال أمريكا. ويعتقد أن تدخل القنصل الإنجليزي في هذا الموضوع بالذات غير وارد، بسبب أن السلطان أبلغ «وارد» بأن بلاده لم تبدأ بإطلاق المدافع تحية لأعلام الدول الأجنبية في يوم استقلالها، وإنما جرت العادة أن تطلق قنصلياتها المدافع وتقوم السلطنة بالرد عليها بعد انتهائها

دولة أجنبية صديقة إلا بعد أن تقوم قنصليتها بإطلاق مدافع تحية لعلمها أولاً، ثم تبدأ مدافع السلطان تطلق مدافعها تحية لعلم تلك الدولة ومجاوبة على مدافعها. ومن هنا نرى أن السلطان يرد على «وارد» فيقول: (٢٣) «إنك لا ذكرت لنا تريد ضرب مدافع والآن لما ذكرت لنا ذكرنا لك أن مستر واترز لما أراد منا ذلك على سبيل المحبة قبل هو يضرب ونحن نجأوبه. ونحن قد ذكرنا لك إن كان تريدنا نضرب أنت قبل اضرب ونحن لنجأوب على قدر ماتضرب. وانكان أنه لامعك مدافع نحن لنعطيك مدافع وباروت (٢٤)....».

فواضح من رد السلطان على «وارد» أن مطلبه هذا لم يكن جديداً وهو أن تبدأ السلطنة بإطلاق المدافع تحية للعلم الأمريكي في يوم الاستقلال، فقد طلب ذلك القنصل الأمريكي السابق المستر واترز "Waters" وكان رد السلطان عليه ابداً أنت بإطلاق مدافع التحية وعندما تنتهي سنجاوبك بنفس عدد الطلقات التي أطلقت.

أما عن موضوع إطلاق مدافع السلطان طلقاتها تحية للعلم البريطاني في زنجبار فقد وضع السلطان هذا الموقف حين قال<sup>(٢٥)</sup> في رده على «وارد» «... ان هذه القاعدة لاجرت عندنا ولا قدمنا الضرب إلى أحد إلا هذه الدفعة على سبيل المحبة لملكة انجلند لذات نفسها من غير مغايرة وبسبب محبتها لنا خاصة...».

ويدعم السلطان موقفه عندما يعرض على «وارد» في رسالته الموجهة إليه بأن يسأل كلا من القنصلين: الإنجليزي والفرنسي بما يحدث لعلمي بلادهما في يوم عيدهما الوطني. فيقول<sup>(٢٦)</sup>: «... الآن نحن معنا في زنجبار كونسلين من طرف جناب ملكة انجلترا وكونسل من طرف جورنمنت الفرنسي، اسئلهم هل لك هذا الكلام الذي تذكره فان قالوا الحق معك نحن لنوافق. وإن قالوا الحق معنا ينبغي أنت توافق....».

(٢٦) انظر الخطاب نفسه. لاحظ استخدام الكلمات الإنجليزية مثل: كونسل وجورنمنت.

(٢٧) الخطاب نفسه. لاحظ كلمة المريكان (الأمريكيين).

(٢٨) انظر الوثيقة:

— Letter from comodore J. Aulick to his Highness the Prince Said Khalid, Governor of Zanzibar dated, 1851, (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٢٣) خطاب مرسل من السلطان إلى المستر «وارد» القنصل الأمريكي في زنجبار (من محفوظات الأرشيف الأمريكي بواشنطن، ميكروفيلم رقم ١٠٠). راجع نص الخطاب في ملحق البحث.

(٢٤) أوردت نص الخطاب كما ورد دون التصرف في عباراته أو أسلوبه. انظر: انكان (إذا كان) والباروت أي البارود.

(٢٥) انظر الخطاب السابق. لاحظ الكلمات الإنجليزية مثل: انجلند (انجلترا).



وقد أنكر السلطان سعيد ادعاءات «وارد» التي تشير إلى إساءته للعلم الأمريكي من جهة وإلى معاملته بسوء من جهة ثانية. وأثبت في جميع رسائله إلى الرئيس الأمريكي وإلى «وارد» وإلى أوليك بأنه يكن كل محبة وصدقة للولايات المتحدة الأمريكية وإلى رعاياها المقيمين في ممتلكاته وأنه يعاملهم كما يعامل أفضل الدول الأجنبية المقربة إليه - يعني بريطانية - ...

ويعلل الكومودور أوليك سبب تأزم الموقف بين بلاده وبين السلطان إلى عدم فهم «وارد» لما ورد في رد السلطان فهماً صحيحاً، وربما أن ذلك يعود إلى الترجمة حين نقل نص الرسالة من أصلها العربي إلى الإنجليزية. ويذكر أوليك أنه فهم من التجار الأمريكيين أن السلطان يحترم الرعايا الأمريكيين ويقدم لهم كل التسهيلات اللازمة للتجارة والإقامة والتنقل. ويذكر «وارد» أيضاً أنه اتصل بالمسؤولين في حكومة السلطان وأبلغوه بأسف السلطان لما حدث، لأنه حريص على أن تبقى علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية علاقة ود وصدقة. ويذكر أوليك بأن السلطان ليس بإمكانه أن يسيء إلى العلم الأمريكي.

وإذا نظرنا إلى كل الظروف التي صاحبت مسألة إهانة العلم الأمريكي المزعومة نجد أنها كلها تثبت سوء تصرف القنصل الأمريكي المستر «وارد» في زنجبار. وتثبت أيضاً أن القنصل «وارد» كان يتكلم من مركز الأقوى تصحبه الهيمنة الأمريكية وعقلية السيد الأبيض.

وعلى الرغم من كل محاولات السلطان الرامية إلى دفع مدار حوله من شبهات تجاه الأمريكيين، وبالرغم من كل جهوده ومراسلاته الطيبة مع الحكومة الأمريكية بشأن هذا الموقف فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على موقف المستر وارد وطالبت السلطان أن يعتذر عن موقفه هذا، فأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية الكومودور أوليك إلى

من الضرب. يقول الأمير خالد بن سعيد<sup>(٢٩)</sup> نائب والده في زنجبار في رسالة وجهها إلى المبعوث الأمريكي الكومودور أوليك رئيس البحرية الأمريكية في مناطق الهند والصين لحل الأزمة «... صديقنا تريدنا أن نظرب لكم مدافع في عيدكم مثلما نظرب<sup>(\*)</sup> لباقي الفرق. باقي الفرق لا نظرب لهم إلا إذا وصلوا مناويرهم وظربوا نجابهم. وأنتم كذلك إذا صار عيدكم وظربتم<sup>(\*)</sup> لنجاوبكم. والظرب لا يكون من تلقاء أنفسنا للجميع، غير إذا أحدا ظرب<sup>(\*)</sup> لنجاوبه...». ويقول الأمير<sup>(٣٠)</sup> في خطاب آخر إلى الكومودور أوليك: «... ومنظر ظرب المدفع الذي لمحبننا، قبطان ويب يحتاج الظرب من الطرفين، لا يكون نبتدي به نحن، وان ظربتم قبلنا ونجاوبكم فذلك أحسن لأنه هذه بما جرت به العادة. والذي أوعدتك به في الظرب المدفع يوم رابع جولي إذا صار ظرب لغيركم ليكون لكم مثلهم انشاء الله لا يكون أقصر وذكره منظر بيرقكم وأكابر دولتكم فانشاء الله لهم من الحشمة مثلما لغيرهم وكل انسان تعينوه منظر فكم كنسل انشاء الله له الحشمة والمراعاة...».

غادر المستر «وارد» زنجبار إلى مدينة سيلم بولاية ماساتشوستس الأمريكية بسبب اعتلال صحته وعدم تحملها الطقس في زنجبار من جهة، ولأنه لم يعد يتحمل أن يبقى في مركزه كقنصل أمريكي في زنجبار. وقبل مغادرته زنجبار عين المستر وليم مكملان كوكيل للقنصل في زنجبار وأوصى حكومته أن تعين قنصلاً في زنجبار براتب كغيره من القناصل الأمريكيين المعيّنين برواتب في مناطق الشرق<sup>(٣١)</sup>. وقد أيد الكومودور أوليك هذا الطلب ودعمه حين ذكر في رسالته الموجهة إلى وزير الخارجية الأمريكية بضرورة تعيين قنصل أمريكي في زنجبار براتب<sup>(٣٢)</sup> كغيره من القناصل الأمريكيين الذين تعينهم وزارة الخارجية الأمريكية فيما وراء البحار.

(٢٩) الوثيقة عبارة عن: خطاب موجه من الأمير خالد بن سعيد بن سلطان حاكم زنجبار ونائب والده السيد سعيد فيها إلى الكومودور أوليك رئيس البحرية الأمريكية في الهند وبحار الصين مؤرخة في ١١ صفر ١٢٦٨ هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠). انظر ذلك في آخر البحث.

(\*) المقصود هو الضرب وضرب.

(٣٠) الوثيقة عبارة عن خطاب من: الأمير خالد بن سعيد بن سلطان إلى كومودور أوليك مؤرخة في ١١ صفر ١٢٦٨ هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي

ميكروفيلم رقم ١٠٠).

(٣١) الوثيقة عبارة عن:

— Letter from Ward, U.S. Consul to Secretary of State, dated on 4th December 1851, (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٣٢) الوثيقة عبارة عن رسالة من:

From J. Aulick to Secretary of State Mr. Daniel Webster, dated in December 8th 1851 (microfilm no. 100).



كان من بين بنودها ما ينص على «حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين المقيمين في السلطنة للقنصل الأمريكي المقيم فيها».

ومما لاشكّ فيه أن هذا البند منح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات متفوقة في السلطنة وليس له ما يقابله بالنسبة لرعايا السلطان المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو بلاشكّ يتماثل مع نظام الامتيازات البريطانية في مصر. وليس غريباً أن نجد هذا التماثل في الأسلوب السياسي البريطاني والأمريكي، حيث أن البريطانيين أجداد الأمريكيين هم أساتذة السياسة في المنطقة وأن الأمريكيين يتبعون خطوات أجدادهم في المجالات السياسية والأمر الدبلوماسية.

لقد حدث خلاف بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في عهد قنصلية المستر «وارد» حول محاكمة بحار أمريكي قد اتهم بارتكاب جريمة قتل كان ضحيتها عقيد فرضة زنجبار. يقول السلطان سعيد بن سلطان (٣٥) في رسالته إلى الرئيس الأمريكي في هذا الصدد «أنه في يوم الأحد في ٧ شهر رمضان ١٢٦٢ هـ نزلوا بحرنة مركب برك أن يرى قبطان دنت الصياد المريكاني في البلاد إلى بعد المغرب. وكان عقيد الفرظة (\*) الذي في زنجبار رجل يسمى ثابت يتوضأ للصلاة من البحر ومروا عليه وظربوه ومات...».

وبعد التحقيق في أمر القتل تبين أن ثلاثة من البحارة الأمريكيين اشتركوا في ضرب عقيد فرضة زنجبار حتى فارق الحياة. وهنا وضع بند «حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين للقنصل الأمريكي» في المحك. وكانت حادثة فريدة حقاً قل أن تحدث ولكن حدوثها أثار قضية كبيرة من الخلاف حول السيادة القضائية بين السلطان وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

مارس القنصل الأمريكي في زنجبار حق السيادة القضائية على رعايا بلاده فأمر بالقاء القبض على المعتدين وزجهم في السجن رهن التحقيق في أمر القتل، وأرسل المستر «وارد» (٣٦) خطاباً عبر فيه عن عميق حزنه وأسفه لما حدث. وأكد

زنجبار لإجراء الحوار مع السلطان والمسؤولين العمانيين في زنجبار لحل «مسألة العلم الأمريكي». وقد نفذ أوليك ما طلبته حكومته منه وقام بإجراء مفاوضات رسمية مع الأمير خالد بن سعيد الذي كان ينوب عن والده في حكم زنجبار أثناء غيابه في ممتلكاته الآسيوية.

وأصرّ أوليك على موقف حكومته فكان له ما أراد. فقد طلب من الأمير أن يأمر آمر السفينة الحربية العمانية «سلطانة» بإطلاق واحدة وعشرين طلقة مدفع عند رفع العلم الأمريكي على السفينة الأمريكية التي يرأسها أوليك، ثم بعد ذلك تقوم السفينة الحربية الأمريكية بإطلاق واحدة وعشرين طلقة مدفع كجواب لما أطلقتها السفينة سلطانة تحية للعلم الأمريكي المرفوع على السفينة. ثم يرفع العلم الأمريكي فوق القنصلية الأمريكية في زنجبار، وتقوم السفينة الحربية سلطانة بإطلاق تسع طلقات مدفع تحية للعلم الأمريكي، ثم يقوم الجانب الأمريكي بإطلاق تسع طلقات مدفع جواباً لما أطلقتها السلطانة. ثم ينزل العلم الأمريكي ثم يرفع مرة ثانية ثم ينزل ويرفع مرة ثالثة. وقد نفذت السلطنة كل ما أراد أوليك وانتهت المشكلة وعين أوليك المستر ويب «Webb» ليقوم بعمل وكيل القنصل الأمريكي في زنجبار حتى يأتي أمر تعيينه من الحكومة الأمريكية بناء على طلب أوليك الذي وصف ويب بأنه تاجر أمريكي متزن ومحبوب من قبل الرعايا الأمريكيين في زنجبار (٣٣).

ويؤكد أوليك بأنه أخذ ضماناً من الأمير خالد بن سعيد بعدم حدوث مثل هذه الأمور في المستقبل. وحصل على وعد منه بأن السلطنة ستعامل بكل احترام القناصل الأمريكيين فيها، وأنهم سيعاملون كقناصل أفضل الأمم. ورفع العلم الأمريكي على القنصلية الأمريكية في ٧ ديسمبر من عام ١٨٥١. وانتهت الخلافات بين الدولتين حول هذه المشكلة (٣٤).

### القضية الثالثة: خلاف حول السيادة القضائية

أشرنا في بداية هذا البحث إلى مواد معاهدة ١٨٣٣ م التي

(٣٣) الوثيقة Letter from Aulick to Secretary of State, dated in December 8th 1851.

(٣٤) الوثيقة السابقة.

(٣٥) الوثيقة عبارة عن رسالة من السلطان إلى الرئيس الأمريكي مؤرخة في ١٢ شوال ١٢٦٢ هـ الموافق ٩ أغسطس ١٨٤٦ م. (مخطوطات الأرشيف

الأمريكي ميكروفيلم رقم ١٠٠) انظر ذلك في آخر البحث.

(\*) الفرضة.

(٣٦) الوثيقة عبارة عن: Copy of a letter from Charles Ward, U.S. Consul at Zanzibar to his Majesty the Sultan of Muscat, dated in August 31st.

1846 (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).



سفر المتهمين إلى أمريكا حيث تبني الحكومة الأمريكية محاكمتهم حسب قوانينها من جهة. وكي يخفف من حدة المشكلة من جهة ثانية. وحتى يتخلص من الخوف الذي يلاحقه من بقاء المتهمين في زنجبار، لانهم سيكونون في متناول يد السلطان في حال تأزم الموقف من جهة ثالثة.

فإذا تتبعنا المراسلات الدائرة بين السلطان وبين «وارد» نجد فيها تغير موقف «وارد» بشكل تدريجي. فبينما يعترف «وارد» في إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان بأن معلومات وردته من ضابط السفينة الأمريكية المسماة «ويل»، تفيد أن أحد الثلاثة الأمريكيين الذين ضربوا عقيد الفرضة قد اعترف بالقتل<sup>(٣٩)</sup>، نجده بعد ذلك يرسل للسلطان رسالة يذكر له فيها أن المعلومات التي أفادها ضابط السفينة الأمريكية «ويل» ليست معلومات أكيدة، وأن الأمر مازال غير معروف بالنسبة للقاتل<sup>(٤٠)</sup>.

ويقول «وارد» في رسالة وجهها إلى السلطان بأن القاضي العماني الذي أرسلته للتحقيق في حادث القتل، لم يتوصل إلى حكم قاطع بالنسبة للقاتل حيث أن الجريمة وقعت بعد المغرب وكانت الرؤية غير واضحة بسبب الظلام. فرد عليه السلطان بأن القاتل هو رجل أمريكي من بين الثلاثة الذين ألقى القبض عليهم. ومهمتك كقنصل أمريكي معرفة القاتل منهم وقد اعترفت لي من قبل بأن القاتل اعترف بالقتل<sup>(٤١)</sup>. وكان ردّ المستر «وارد» على السلطان بأنه قام بإجراء تحقيق دقيق في الموضوع إلا أنه لم يعثر على إثبات صحيح يدين أحد الأمريكيين في جريمة القتل. ويذكر «وارد» أنه لم يجد شاهد عيان يشهد على وقوع الحادث وارتكابه من قبل أحد الأمريكيين.

ولم تنته مسألة القتل عند هذا الحدّ، بل أمر «وارد» بإجراء الترتيبات اللازمة لإجراءات سفر الأمريكيين المتهمين بالقتل مع سفينتهم. وكان هذا العمل قد أربك السلطان، فالمقتول من أحد رعاياه. والقاتل رجل أمريكي أجنبي مقيم في بلاده ولكنه ليس لديه حق السيادة القضائية عليه. وسافر المتهمون دون

للسلطان بأن المتهمين الثلاثة قد وضعوا في السجن رهن التحقيق لمعرفة القاتل. وأبلغ السلطان أن ضابط السفينة الأمريكية «ويل» أخبره بأن واحداً منهم اعترف بالقتل. ويذكر «وارد» أيضاً بأنه في انتظار أوامر جلالته، وأنه سيقوم بالواجب الملقى على عاتقه بالرغم من أنه عمل مؤلم حقاً. وقد أكد للسلطان أنه لا يستطيع حماية القاتل مهما كانت الأسباب. وطلب «وارد» من السلطان أن يرسل إليه قاضياً للقيام بمهمة التحقيق في حادث القتل وسيكون التحقيق بحضوره شخصياً باعتباره القنصل الأمريكي المسؤول عن السيادة القضائية على جميع رعايا بلاده في السلطنة.

وقد أكد السلطان على ضرورة الاهتمام بأمر الجريمة والكشف عن فاعلها. فأرسل صديقين له هما: الكابتن حسن وجيروم ليقوما بالاتصال بالمستر «وارد» والتباحث معه حول العمل المناسب لاكتشاف أمر القاتل لينال عقابه على فعلته هذه. فعاد الوفد إلى السلطان يحمل إليه طلب «وارد» في إرسال السلطان إليه بأحد قضاته لإجراء التحقيق في القضية<sup>(٣٧)</sup>.

وقد أرسل السلطان إلى وارد قاضياً للتحقيق في الحادث بناء على طلبه. وأرسل مع القاضي ابن المقتول<sup>(٣٨)</sup> لأن السلطان رأي في إرسال ابن المقتول لحضور التحقيق فيه فائدة كبيرة. فالسلطان أدري بعادات قومه وأعرافهم، إذ أن موضع الشار يحتل مكانة مهمة بين أفراد مجتمعه مع الاقتناع التام بالقاعدة الشرعية «القاتل يقتل». فقد رأي السلطان في إرسال ابن المقتول لحضور التحقيق كي يطلع بنفسه على ذلك من جهة وليخفف من حدة نقد السلطان من قبل رعاياه من جهة ثانية بخاصة وأن القاتل رجل أمريكي نصراني، وهذا ما يحدث استغراباً كبيراً لدى أوساط المجتمع الزنجباري بخاصة ومجتمع السلطنة ككل بعامة.

وقد سارت الأمور إلى هذا الحدّ سيراً حسناً. وكان الجميع يتوقع أن ينفذ الحكم في المتهم لكن «وارد» بدأ يحاول المماطلة والتسويق للاستفادة من الوقت كي ينظم إجراءات

Majesty the Sultan of Muscat, dated in September 1st 1846.

Copy of a letter from Charles Ward to His Majesty the Sultan of Muscat, dated in September 1st 1846.

(٤١) الوثيقة عبارة عن رسالة من السلطان إلى المستر وارد مؤرخة في ١٢ رمضان ١٢٦٢هـ / ٤ سبتمبر ١٨٤٦م.

(٣٧) الوثيقة عبارة عن رسالة من: Copy of a letter from the Sultan to Charles Ward, U.S. Consul at Zanzibar, dated in September 4th 1846 (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٣٨) الوثيقة السابقة.

(٣٩) الوثيقة عبارة عن رسالة: Copy of a letter from Charles Ward to His



جانب واحد وهو الجانب الضعيف. أما الجانب الأقوى فهو يفرض ما يريد ويجبر الضعيف على قبول الأمر الواقع.

وإذا كان السلطان قد عمل على تشجيع تجارة بلاده في شرق أفريقية عن طريق منح الامتيازات التجارية والقضائية والإدارية للدول الكبرى في بلاده لكنه في الوقت نفسه كان قد خسر الكثير في القضايا السياسية والدبلوماسية، وحتى أن اهتمام السلطان بالأمور التجارية في شرقي أفريقية أفقده ثقة رعاياه في ممتلكاته الآسيوية حين عدوا بلادهم تأتي في الدرجة الثانية من الأهمية. وهنا كانت بداية الطريق لانقسام السلطنة فيما بعد.

وهكذا فإن هناك قضايا الخلاف كالاخلاف القضائي الدائر حول الخلافات الدائرة بين التجار الأمريكيين وبين التجار الهنود الهندوس المشار إليهم «بالبونايان» بسبب الخلافات التجارية بينهما. وهكذا ظلّت الخلافات والقضايا التي تنشأ من حين لآخر بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية تفسد العلاقات بين الدولتين.

معرفة القاتل ومحاكمته. كل هذه الأمور كانت تقلق السلطان وتجعله يحاول قدر جهده أن يتخلص من هذه القضية.

وتحت كل هذه الظروف أضطرّ السلطان أن يكتب للرئيس الأمريكي عله يجد من الحكومة الأمريكية حلاً لتلك القضية. يقول السلطان<sup>(٤٢)</sup> في خطابه للرئيس الأمريكي: «... وكان عقيدة الفرطة الذي في زنجبار رجل يسمى ثابت يتوضأ للصلاة من البحر ومروا (جماعة من الأمريكيين) عليه وظربوه ومات. وهذا خط مستر جارلس الكنسل الذي منظر فكم واصلاً إليكم وفيه الحقيقة. ونحن طرشنا له القاظي(\*) على موجب ماأراد ولا انتظم منه حال ورخص المركب وسافروا لأن النظر راجعاً إليكم... ونرجو الجواب بوجه السرعة...» ومع هذا كله فلم تصل إلى السلطان إجابات مقنعة وواضحة تجاه هذه القضية.

والواقع أن هذا النمط من الامتيازات الأجنبية ماهو إلا دليل واضح على أن بنود المعاهدات الموقعة بين الدول الكبرى وبين مجموعة الدويلات المحلية الصغيرة لاتحترم إلا من

(٤٢) الوثيقة عبارة عن كتاب من السلطان إلى الرئيس الأمريكي، مؤرخ في ١٢ شوال ١٢٦٢ هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠). (\*) القاظي.



## بعض الوثائق التي وردت في البحث

بدياً

الحجاب الجاني بحمد السماء ولا نقاب غير أعيناه ونحن أفراننا الأكرم من بؤلات برزنت اقد بونيننا

بند بلاغي وأفراتنا الشامهزين النساء الفاخر العالمتك على الدوام بجهد اللبنا ولا بام الحجاب بحسب الحوزة والشعاب فرددت الألف

ولا حجاب قحيد عقم وفريق دهر المراتب خوسر الشخانة من الكد وحاطل صفاته من العبد ولا زال يلهي الزمان

والجاء مؤنك المحبة فاصد فاه اميننا بعد فالباعث لخر باحث المحبة والوداد هو الاستفقاء عن صفة تلك الذات السليمة الشبه

وان نخلنا الى طر عن الحب نبوي من السؤال فاما من فضل ذوال الجلال في كمال الاستقلال طر بوننا احدث في بوننا من طرنا من طرنا

بونا من كبرنا بارك ان يرى قبلان دنت القيا الركان في البلاد الى بعد الغرب وكان عقيد الفرقة الذي في دجنا رعل بين ثابت بونا

للقلا من البحر وروا عليه وطريق ويات وهذا خط ستر جارتس الكتل الذي من طرنا وأصل البكر وفيه الحبة ونح من طرنا

عن حجبنا ما اراد ولا انتظم منه حال ورخص الكس وسافر الان النظر راجعاً البكر ونح شيب المحبة والصدقة الذي بيننا وابام

اخرنا الامر ودجنا النظر البكر والى الان ما فطر كسل فهد بين العتب والمريكان وبنا بول عليه نظر كرم ليمية على الركان والعرب لا

الذي في طرنا

لبيد ساد واحد وزجو الحجاب بوجه السعة وكل حاجة بدني كسر طرنا النساء شكر والسلام في طرنا



۱۵۱

جوابیہ کتب کے لئے کتاب خانہ خزانہ شامیہ

وَجَدَاكَ الْآنَ هَدَى عَلَى مَوَاجِبِ الْفَوَاحِشِ إِلَى مَوَاجِبِ الْمَجْتَمَعِ وَجَدْنَاكَ الْآنَ يَفْضِلُ

بِأَمْرِكَ فَخَفَّوْا لَهُمْ نَارَ إِفْئَالٍ وَمَا لَيْتَ بِتَبَائِنِ الْمُتَحَوِّبِ كَوْنُ فَيْتٍ وَتَبَائِنِ

لَا تَزِيدُ صَرْفَ سَدَاحِهِ وَالْآنَ لَمَّا ذَكَرْتُ لَنَا ذِكْرًا كَيْفَ أَنْتَ تَزِيدُ لَمَّا رَأَيْتَ مَا ذَكَرْتُ عَلَى الْجَنَّةِ

فَإِذَا هَرَبْتُمْ وَنَحْنُ نَجَادِيهِمْ وَنَحْنُ ذُكْرَانَا لَكَ إِنْ كَانَ تَبْدُلَانَا نَحْنُ أَنْتَ فَبَلِّغْ

وَعَنِ الْحَبَابِ عَلَى قَدَرِ مَا لُفَّتِ رَأْسُكَ إِنَّهُ لَا يَمُوتُ مَدْفُونٌ عَنِ السَّعْبِ مَدْفُونٌ مَدْفُونٌ

وَلَمْ يَلَّا مَنَا هَذِهِ لَأَقْبَلَنَّ الْإِنْعَامَ مَعَنَا فِي نَجْدٍ وَكَثِيرٍ مِنْ طَرَفِ جَنَابِ مَلِكِ الْعِلْمِ

وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَمَانِينَ ثُمَّ أَنْشَأَ نَحْنُ الْفَارِسِ أَسْمَاءَهُمْ قَالُوا كَيْفَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي تَقُولُونَ فَأَنْقَضَ اللَّهُ

محرور و انوار آلاء الهیه است که از او دانند و از ایشان نرفته

مَنْ عَرَفَ رَأْسَ الْوَلَدِ عَرَفَ رَأْسَ الْوَلَدِ

المؤمن ان شاء الله تعالى يكون من خيار عليم القل والهدى رضى الرب واللام في الدنيا

تشیخ دود / احمد حسن







# بسم الله

والله اعلم

لَا خَافُ بَيْعَانَهُ وَالْمَا رَجِيلُ الْكَذِبِ فَتَحِ الْمَخَانُ الْأَجَلُ الْأَكْمَرُ الْأَخْفِ الْأَخْمُ بِدَوْنِهِ أَفَدُّ بَيْنَهُ

مُرْتَضَاً لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ  
 أَنَا بَعْدُ نَابِغَةً لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ  
 رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَارْتَحِلْ الْخَامِرَ الْعَامِلَ الْخَبِيرَ بَيْنَهُ فِي السَّوَالِ مَا مَنُفَعْلُ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ  
 أَنَا بَعْدُ نَابِغَةً لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ  
 نَابِغَةً وَارْتَحِلْ الْخَامِرَ الْعَامِلَ الْخَبِيرَ بَيْنَهُ فِي السَّوَالِ مَا مَنُفَعْلُ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ  
 أَنَا بَعْدُ نَابِغَةً لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ  
 بَاطِلًا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ  
 مَرْتَضَاً لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَنَحَا هَذَا صَفَاً مِمَّا لَمْ يَشْرُفْ بِهَذَا الشَّوْفِ وَلَا ذَاكَ بَيْنَهُ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ الْأَمَّا فِي الْعَمَلِ

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَرَحْمَتُهُ إِنَّ اللَّهَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَرَحْمَتُهُ إِنَّ اللَّهَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَرَحْمَتُهُ إِنَّ اللَّهَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَرَحْمَتُهُ إِنَّ اللَّهَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

أزالت حروبنا ومانوسا أنت، الله ما بعدنا بباغت لنحترق الحجة والمؤنة  
السؤال منك وعن حالتك لم أره كما بك السرف وصل وفهم بحبك ما ذكره وقد  
مفوضاً من جناب البرزدة في فطر هذه المادّة التي صار فيها بيننا وبيننا  
فذلك من أحسن ما يكون فالخليفة نزلنا صان بيننا وأياكم شيء مما تجناه  
الذي لك بل ما فزوار وحلته على ذلك والأمر يكسر شيء نراه صلاحاً للوطن  
ويستحق لتفعله وخطتنا لانا الله الدوقيل وأنت الله لنرسله مع أولاً فاحذرك  
تريانا أن نلحقكم بكم مدافع في عيذك مسلكاً نظمت لبناؤ الفرق باقى الفسق لا تترك  
الأداء وصار من أورد وخطبه أبنائهم وأنتم كذلك إذا صار عيذك وخطبتم ليلكم  
والظلمة ليكون من النساء أنفسنا للبيت فإراداً أحداً طوبى لهما ونبه وحبس  
لكم ليكون أنفسنا الله ويحببكم المكان والقرى من سابق ولا تحب وأن الله لا يلو  
ألا بما يشاء منكم ولا يابى بغير الله الإنسان مثله والشاخص في شهر صفر ١٢٦٨

الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين



